

ترجمـات نوعيـة

25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

تزايد نفوذ أبناء خليفة حفتر في داخل مؤسسات الدولة.. طموح صدام حفتر في رئاسة ليبيا يزيد من مخاطر عودة البلاد إلى دوامة الصراع

تشاتام هاوس

صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

عزّز صدام حفتر، نجل القائد العسكري خليفة حفتر، موقعه بوصفه الوريث المنتظر لوالده ووسّع نطاق نفوذه، لكن سعيه للوصول إلى منصب الرئاسة قد يعيد ليبيا إلى دوامة الصراع؛ فقد أجرى زيارات إلى عدد من العواصم الأجنبية مؤخرًا فيما يبدو سعيًا لتعزيز مكانته على الساحة الدولية، ويُنظر إلى هذه التحركات باعتبارها جزءًا من جهود منسّقة تستهدف تمهيد الطريق أمامه ليصبح الرئيس المقبل لليبيا.

ومن المتوقع أن تحدد هذه المساعي مسار السياسة الليبية خلال الأشهر المقبلة، وأن تترك تداعيات كبيرة على المستقبل السياسي للبلاد، في ظل الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتشكيل حكومة وطنية موحدة تجمع الإدارتين المتنافستين؛ الإدارة الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة الليبية شرق البلاد وحكومة الوحدة الوطنية المتمركزة في طرابلس، فيما تشير المعارضة الشديدة لطموحات صدام غرب ليبيا إلى أن مخاطر تجدد الصراع آخذة في الارتفاع.

صدام حفتر يرسّخ موقعه بوصفه الوريث المنتظر

على مدى سنوات طويلة أُثيرت تساؤلات بشأن مسألة خلافة خليفة حفتر، وكان الافتراض السائد أن حفتر البالغ من العمر 83 عامًا سيظل ممسكًا بالسيطرة المباشرة على القوات المسلحة الليبية طوال حياته. كما سادت تكهنات بأن هذه القوات قد تتعرض للتفكك في غيابه، نظرًا لطبيعتها الهجينة التي تجمع بين كونها مؤسسة عسكرية ومشروعًا تديره العائلة. لكن "حفتر" أخذ يتراجع تدريجيًا عن الواجهة خلال السنوات الأخيرة، مقابل تصاعد أدوار أبنائه صدام وخالد وبلقاسم والصديق. وأصبح صعود الأبناء أكثر وضوحًا عقب إخفاق القوات المسلحة الليبية في السيطرة على طرابلس عام 2020، وهو ما دفع حفتر لإعادة تقييم نهجه.

وخلال السنوات التالية أُعيدت هيكلة القوات المسلحة الليبية ووُضعت تشكيلاتها تحت قيادة صدام وخالد، اللذين تولّيا مسؤولية القوات البرية والوحدات الأمنية على التوالي. وفي الوقت نفسه، نجح بلقاسم في بناء شبكات علاقات قوية وتوسيع نفوذه داخل الأوساط السياسية؛ فقد اضطلع بدور محوري في تشكيل حكومة جديدة سعت أن تحل محل حكومة الوحدة الوطنية القائمة في طرابلس. وفي عام 2023 تولّى بلقاسم أيضًا قيادة "برنامج التنمية وإعادة الإعمار الليبي" الذي أُنشئ عقب الفيضانات التي أودت بحياة عدة آلاف من الأشخاص في مدينة درنة، وهو ما أتاح لعائلة حفتر تقديم سردية جديدة تتمحور حول التنمية وإعادة الإعمار. لكن تعيين حفتر نجله صدام نائبًا للقائد العام في أغسطس/آب 2025 حسم موقعه بوصفه الوريث المنتظر لوالده وأصبح أقوى أبنائه نفوذًا، ليس فقط بفضل منصبه العسكري بل نتيجة ما يُنسب إليه من نفوذ متزايد كذلك يمارسه عبر وكلاء وواجهات على قطاعي النفط والغاز والقطاع المصرفي شرق ليبيا.

مبادرة "بولس"

يكتسب صعود صدام أهمية خاصة في سياق الجهود الرامية لتشكيل حكومة موحدة في ليبيا، والتي يقودها المستشار الأمريكي الخاص لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط، مسعد بولس. وبموجب خطة الأخير، ستُشكَّل حكومة موحدة في إطار اتفاق بين العائلتين الحاكمتين؛ عائلة حفتر التي تسيطر على شرق ليبيا وعائلة الدبيبة التي تسيطر على حكومة الوحدة الوطنية المتمركزة في طرابلس. ورغم أن الولايات المتحدة لم تعلن تفاصيل الاتفاق أو معالمه فقد أفادت مصادر مطلعة بأن صدام سيصبح عضوًا في المجلس الرئاسي، وهو هيئة تتألف من ثلاثة أعضاء ويُعتبر رئيسها رئيس الدولة بحكم الأمر الواقع، بينما ستحتفظ عائلة الدبيبة بمنصب رئيس الوزراء.

وكانت العمليات التفاوضية السابقة تركز على التوصل لتوافق بين المؤسسات الليبية المنقسمة والمتنازعة، لا سيما مجلس النواب شرق ليبيا الذي يعاني انقسامات مزمنة والمجلس الأعلى للدولة المتمركز في طرابلس. لكن الخطة الأمريكية تخلّت عن هذه الصيغة واتجهت بدلًا من ذلك إلى السعي لإبرام اتفاق مباشر بين عائلتي حفتر والدبيبة. وكان أول اتفاق يُتوصل إليه عبر هذه القناة هو الاتفاق المتعلق بالإنفاق في الموازنة العامة الذي أُبرم في أبريل/نيسان 2026.

وفي مرحلة لاحقة تكيّفت الأمم المتحدة مع الصيغة التفاوضية الجديدة؛ فقد جمعت لجنة "4+4" التابعة لبعثة الأمم المتحدة ممثلين عن حكومة الوحدة الوطنية والقوات المسلحة الليبية ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وفي أغسطس/ آب توصلت اللجنة لاتفاق بشأن خريطة طريق لإجراء انتخابات وطنية. لكن التحول نحو إجراء المفاوضات بين القوات المسلحة الليبية وحكومة الوحدة الوطنية، أي بين مبعوثي صدام وعائلة الدبيبة في جوهر الأمر، يُعتبر أكثر أهمية من مضمون الاتفاق نفسه. فهذا التحول يضع القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية التي يقودها صدام رسميًا في موقع الطرف التفاوضي المكافئ لحكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليًا.

هل يجد صدام طريقًا إلى الرئاسة؟

مدفوعًا بهذه المكاسب الدبلوماسية، اتخذ صدام مؤخرًا خطوات مهمة لتوسيع نطاق نفوذه؛ إذ يُعتقد أنه كان وراء الإطاحة برئيس مجلس النواب الذي شغل المنصب لسنوات طويلة في أكتوبر/ تشرين الأول، واستبداله بشخصية معروفة بدعمها للقوات المسلحة الليبية. وبعد ذلك بوقت قصير تحرك مجلس النواب للتصديق على مذكرة تفاهم مثيرة للجدل مع تركيا، تتعلق بالاعتراف بحقوق التنقيب شرق البحر المتوسط. فقد أفادت مصادر مطلعة في أحاديث خاصة بأن صدام دفع باتجاه هذه الخطوة، التي أثارت غضب مصر ودول أوروبية، ويُفترض أنه كان يسعى من خلالها لضمان دعم أنقرة لمساعيه للوصول إلى الرئاسة.

ثم في أكتوبر/ تشرين الأول جرى استبدال محافظ مصرف ليبيا المركزي في خطوة أفادت تقارير بأنها جاءت نتيجة اتفاق غير معلن بين عائلتي حفتر والدبيبة. ويحتل المصرف المركزي موقعًا بالغ الأهمية في إدارة الاقتصاد الليبي؛ إذ يشرف على توزيع العملات الأجنبية والمدفوعات بالدينار الليبي، وهي موارد حيوية للغاية بالنسبة للقيادات السياسية في البلاد. وفي الأسبوع نفسه، كان صدام في تركيا لإجراء محادثات مع حكومة الوحدة الوطنية بشأن إعادة توحيد المؤسسة العسكرية.

وبالتوازي مع تعزيز نفوذه داخل المؤسسات الليبية المهمة، برز صدام بوصفه الشريك المفضّل، على ما يبدو، لدى بعض أكثر الأطراف الدولية تأثيرًا؛ إذ يُنظر إليه باعتباره شخصية قادرة على إنجاز الأمور والحفاظ على النظام والاستقرار، مقارنةً بالمشهد المعقد والمتشابك للصراع على السلطة غرب ليبيا.

استمرار "مشكلة" حفتر ومخاطر اندلاع الصراع

أصبح صدام اليوم طرفًا محوريًا في أي مسعى سياسي لإعادة توحيد البلاد، وطموحاته لدخول طرابلس معروفة على نطاق واسع؛ حيث يشير أشخاص مطلعون على الأوضاع في القطاع الأمني بالعاصمة إلى أن حلفاء صدام المحليين يسعون لتهيئة الظروف لوصوله إليها، لكن موجة معارضته وانعدام الثقة فيه ما زالت قوية غرب ليبيا، لا سيما في مراكز النفوذ الرئيسية مثل مدينة مصراتة.

وقد زادت حدة هذه المخاوف بعد الكشف عن خلية نائمة يُزعم ارتباطها بالقوات المسلحة الليبية، وُجهت إليها اتهامات بالسعي لإلحاق أضرار بالبنية التحتية للنفط والغاز في مدينة الزاوية خلال أغسطس/ آب. ويشكك كثيرون في استعداد صدام لتقاسم السلطة، لذلك يبدو أنه لا يمكن تقديم ضمانات ذات مغزى لطمأنة معارضيه.

نتيجة لذلك، تفضّل الأطراف الفاعلة غرب ليبيا الفصل بين المباحثات المتعلقة بإعادة توحيد المؤسسة العسكرية وتلك المتعلقة بإعادة التوحيد السياسي. وبناءً على ذلك، ورغم أن عائلة الدبيبة قد تكون مستعدة لإبرام تفاهمات تتيح لها الحفاظ على صيغة للتعايش السياسي مع صدام، لكن من المستبعد للغاية أن توقّع اتفاقًا يجعله رئيسًا للبلاد.

وهذا بدوره يخلق معضلة؛ فليس من الواضح كيف يمكن التوفيق بين صعود صدام السريع وطموحاته الواضحة للوصول إلى الرئاسة وبين المعارضة الراسخة التي يبديها خصومه تجاهه. ومن غير المرجح أن يتراجع هؤلاء الخصوم عن مواقفهم أو يختفوا من المشهد، خصوصًا أن عائلة الدبيبة هي الأخرى راسخة في مواقع السلطة، ويمتد هذا الخلاف الجوهري إلى ما هو أبعد من مبادرة "بولس".

فقد ذكر أحد المصادر في القطاع الأمني أنه حتى لو أُجريت انتخابات فإن صدام لن يقبل بنتائجها إذا خسر، في حين أن خصومه لن يقبلوا بنتائجها إذا فاز. وبالتالي، إذا واصل صدام سعيه للوصول لمنصب الرئاسة فستواجه ليبيا مخاطر متزايدة لاندلاع صراع جديد؛ إذ يبدو أن كثيرًا من معارضيه يفضّلون استمرار الوضع المضطرب والمعقد القائم في طرابلس على قيام نظام سياسي جديد قد ينتهي به المطاف خاضعًا بالكامل لسيطرة صدام. لكن الخيارات المتاحة أمام هؤلاء المعارضين تتضاءل، نظرًا لتنامي قوة الدعم الدولي الذي يتشكل خلف حملة صدام للوصول إلى الرئاسة.